أ. عبد الناصر بوعلي

كلية الآداب
والعلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسم الأداب العربي
– جامعة تلمسان –

الأبعاد التربوية و الاجتماعية للمصالحة الوطنية

من المسائل المعروضة في المناخ السياسي و الاجتماعي لأيامنا مسألة المصالحة بين الجزائريين ، و الصلح في الوطن ، من أجل تحقيق خيار السلم و التضامن الوطني ذلك أن أي تطور في الميدان الاقتصادي و نجاح في المشروع التنموي إلا و يعتمد أساسا على السلم . ترى ما حقيقة المصالحة ، و لماذا هذه المصالحة و على أي نحو ينبغي أن تكون؟ وما هي انعكاساتها على الوطن ؟ و ماهي أبعادها في المجالات التربوية و الثقافية والاجتماعية ؟

يتم تداول مصطلح المصالحة كثيرا على المستويين السياسي و الاجتماعيي كلما هبت رياح الخلافات و التباعد بين الناس و يتسارع ذوو المروءة إلى تثبيت الصلح و محو آثار الخلاف الناجمة عن الاختلاف و تضارب الأراء و المصالح داخل الأسر و العائلات والمجتمع منطلقين في ذلك من رصيد ثقافي تارخي يحث المسلمين على إصلاح ذات البين بين الأهل و الجيران و المسلمين عامة تحقيقا لمبدأ التسامح و التآزر و نيلا لرضا الله سبحانه و تعالى .

و المصالحة من الصلح و تشير مادة " صلح" في معاجم اللغة العربية إلى مقاومة الفساد، فمصطلح المصالحة يعود إلى الفعل صلح يصلح ، والصلاح ضد الفساد [1] ، ويأتي لفظ مصالحة على وزن مفاعلة و التي تدل على معنى المشاركة في الحدث [2] أي أن الفعل يصدر من طرفين أو من أطراف متعددة على تثبيت حدث الصلح .

و الصلاح في الأشياء أصل فالماء صالح للشرب ، و البيت صالح للمأوى والأرض صالحة للزراعة و قد تفقد هذه الأشياء و غيرها صلاحيتها إذا داخلها الفساد ، فالفساد في هذه الحالة شيء طارئ ، فالماء إن داخلته النجاسة أصبح فاسدا غير قابل للشرب و حتى للطهارة . و الطعام و الهواء يفسدان بفعل التلوث و كل تصرف مخالف لطبيعته التي يتوجب أن يكون عليها فهو فساد. قال تعالى " فكلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين " (3) .

و من هنا يتطلب الأمر إصلاحها ، و الشيء مهما كان نوعه و كيفما كانت صفته إذا فسد يتوجب اصلاحه حتى يعود لسابق عهده ، ومن غير المعقول أبدا ترك الفساد يعم لأنه مفسدة للحياة و مهلكة للعباد، و يعم الفساد إذا وجد أرضية ملائمة له وقد وصف القرآن الكريم ذلك بقوله تعالى " ظهر الفساد في البر و البحر بما كسبت أيدي الناس " (4) و من هنا بات لازما على المسلم المبادرة إلى الاصلاح كلما ظهر الفساد . حتى لا نكون ممن وصفهم الله في قوله " و كان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض و لا يصلحون " (5)

ومن أهم الأمور التي ينبغي الإسراع إلى إصلاحها العلاقات الاجتماعية بين الناس ، فالمجتمع الانساني يتكون من الأفراد و هؤلاء الأفراد يتعاملون مع بعضهم البعض في إطار الجماعة الأمر الذي يحتم التلاقي و التقابل و هو ما يؤدي إلى الاتفاق أحيانا أو إلى الاختلاف أحيانا أخرى و كلما اتسعت دوائر الاختلاف و نمت تحدث الهوة و تتسع بين الأفراد فتتدهور العلاقات و تفسد فإن تركت على فسادها نما هذا الأخير و كبر ، و إن هي قوبلت بالإصلاح انمحت و تنوسيت و لا عجب أن نجد القرآن الكريم يلح كثيرا على الإسراع إلى الصلح كلما تطلب الأمر ذلك فقد دعا إلى الصلح العائلي في قوله تعلى " وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله و حكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما " (6) و حث على الصلح بين المؤمنين فقال " إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين

أخويكم " [7] و حتى يوضع حد لتطور الإقتتال و اتساعه بين المؤمنين ألزم المسلمين على المبادرة و التدخل في الإصلاح بين المتقاتلين في الاسلام فقال : " و إن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ... " [8] و قوله : " و الصلح خير " [9] و من هذه النصوص وغيرها نجد أن مبدأ الصلح و المصالحة متجذر في بعدنا الحضاري و ثقافتنا الإسلامية إن لم نقل إنه ساير في تاريخه العقل الإنساني حيث تفاعل مع السياسات التجريبية و الأفكار الاجتماعية منذ نشوء فكرة الجماعة و إقامة نظام الدولة . هاته الدولة التي لا يقر لها قرار و لا يمكن أن تبنى الا بتوفر الأمن ، ذلك أ ن الأمن معناه أن يكون بإستطاعة الناس ممارسة اختياراتهم في راحة بال و اطمئنان نفس وبحرية تامة و أن يثقوا نسبيا في أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن تضيع تماما في الغد ، و معلوم جدا أن هناك << صلة وثيقة بين الأمن البشري و التنمية فأي فشل في هذا الأخير يؤدي إلى تراكمات من الحرمان تأخذ شكل الفقر و الجوع و المرض و انعدام المأوى >>[10] و هذا بدوره يفضي إلى العنف ، ذلك أنه عندما يشعر الناس أن أمنهم المباشر مهدد فإنهم يصبحون أقل تسامحا و يخلقون مبررات لممارسة العنف .

هذا و إن السياسات الراشدة تضع في حسبانها الوقاية من الوقوع في العنف المرفوض الذي قد لا تجدي معه المصالحة و قد تكون هشة لا تدوم . و للحفاظ على المكونات الرئيسية للأمن البشري ينبغي :

1- التحرر من الحاجة ، فشيوع الفقر في المجتمع و انتشار الجوع يجر حتما إلى الانحراف السلوكي المتمثل في التعدي على الممتلكات العامة و الخاصة باستعمال العنف و هذا طبعا يفرض اللجوء إلى الردع بالمثل. و ليس هناك ضمان كلي ونهائي لايقافه بهذه الوسيلة وعندها يتعسر الإصلاح .

2- التحرر من الخوف فإن خاف الناس على حياتهم فإنهم يندفعون إلى الإحتياط والحذر الدائم و يقضون أيامهم و ساعاتهم في الترقب فيعيشون في

اضطراب وهلع مما يؤدي إلى المواجهة و لعل ذلك ما حذا بالقرآن الكريم أن يمن على قريش أن أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف [11] . إن ضياع الأمن في البلاد و انتشار الجوع فيها يسهم كثيرا في اثارة البلبلة و انتشار الانحراف وبالتالي اللجوء إلى العنف و عندها فإن الإصلاح ينبغي أن يتجه إلى معالجة الأسباب والدواعي التي أدت إلى شيوع الفساد .

إن غياب السلم و الأمن في البلاد يحول دون نجاح أي مسعى من مساعي التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لذلك يتوجب الاسراع في إعادة الأوضاع إلى أحوالها الطبيعية بنهج مبدأ المصالحة والالتزام بالصلح ،فالأمة اليوم في حاجة ماسة لإصلاح ما أفسدته الأيدي ، ذلك أن خيار المصالحة في أي أمة هو سلوك حضاري يهدف إلى تجاوز مظاهر الخلاف و التقاتل و التصادم بطريقة أخوية متسامحة تؤدي إلى الإعتراف بالآخر و تقديره و اترام رأيه و الاستماع إلى مواقفه و إشراكه في الطروحات العامة التي تناقش مصير الأمة و الوطن و بالتالي إقامة مشتركات وطنية تعود بالفائدة على الوطن الموحد . هذا و إن المصالحة في وطننا غدت مطلبا حتميا و عملية ينجزها كل المخلصين للوطن ، و لابد أن يصل صداها إلى كل المواطنين و تتبناها جميع الهيئات والتنظيمات لأنها الخيار الأسلم و الأليق و الأصح .

و نشير إلى ضرورة إشتراك رجال التربية حتى يتسنى غرس هذا المفهوم و تأصيله في العقول الناشئة ليصبح ركيزة تلجأ إليها الأمة أفرادا و جماعات كلما هبت دفعات الفساد في أي مجال من الحياة ، و ليحذر الجميع من دمغجة مفهوم المصالحة و اتخاذه مطية شعبوية لأن الأيام علمتنا فشل التجارب التي نهجت النهج الديماغوجي ، و أن الشعب أصبح يعي صدق النوايا من كذبها و زيفها.

و أن كل ما يبني على باطل فمصيره الفشل لذلك نعتقد أن المصالحة لاتعني طمس الحقائق و تشويه الوقائع و هضم الحقوق و إنما تعني تجريد القضية الحقوقية من ملابساتها النفسية و الاجتماعية و من ثم التعامل العقلاني الحقوقي مع القضية .

و أما المصالحة في الجزائر فنرى أنه ليس من اليسير التحدث عنها و أن تثبيتها بشكل دائم يتطلب جهدا و يحتاج إلى تظافر الجهود و يفرض منهجا خاصا فلا أحد كان يتو قع ما حدث في الجزائر بالشكل الذي حدث فلو أن الأمر تمثل في خلافات قيادية على غرار ما وقع في صائفة الاستقلال أو اتخذ شكل الخروج عن السلطة كما يحدث في العديد من البلدان ، لكان أمر المصالحة سهلا . إن الذي حدث كان زلزالا إجتماعيا تسبب فيه التأويل الغير سليم للمعطى الديني من جهة ، و الفهم غير الواعي للمبدأ الديمقراطي.

و توهم جميع الأطراف على اختلاف توجهاتها في امتلاك كل منها للحق ومعرفة الحقيقة فألغت كل جهة الطرف الآخر فساد الغلو وغيب العقل و نما التعصب فحدث ما حدث ، و انجر عنه خسران كبير و تقهقر و تردي للأوضاع يؤسف عليه جدا . و جاء خيار المصالحة وهو و طرح متحضر ينم عن رؤيا عميقة و تفهم سليم لطبيعة القضية الجزائرية لا مناص منه << إن المصالحة الوطنية غاية أصبح الشعب الجزائري ينشدها حقا و صدقا و أنها مطلب غير قابل للتأجيل نظرا لما تواجهه الجزائر من تحديات التنمية العديدة >> (12)

إن ما أفرزته سنون العنف أنتج مرضا فكريا و اجتماعيا في أوساط المجتمع تمثل في انتشار الانحرافات و تفشي العصيان و الاستهانة بالنصوص القانونية و النظر باحتقار لمؤسسات الدولة و التقليل من احترام رموزها فحدثت العديد من التجاوزات أمام مرأى الجميع و الأدهى أنها وصلت إلى مدارسنا التي تعد النشء و التي نرى فيها المخرج من الأزمة بصفتها تمثل المستقبل الذي يلي الحاضر

و من هنا يتحتم على المخلصين في هذا الوطن تثمين خيار المصالحة و تدعيمه وترسيخ أركانه ، لأنه لا يعود على الأمة إلا بالخير الوفير و هو كفيل بتعزيز ما في يد الشعب من مكاسب معنوية و مادية و من جهة ثانية فهي نموذج مثالي في مجال التربية يتم اللجوء إليه كلما دعت الضرورة .

و إذا كنا قد أشدنا بالمصالحة كثيرا فذلك لإيماننا ببعدها الكبير في المجالين الاجتماعي والتربوي.

و إن نجاحها في الوطن مرهون بالعديد من الجوانب أولا بالمنهج المتبع لتثبيتها وهو منهج ينبغي أن يستخلص من الأحداث نفسها و من التجارب التاريخية للأمة، و من التجارب المماثلة التي حدثت في العديد من المجتمعات العالمية . إن الأمر في نظرنا يتطلب :

1- المعرفة الجيدة لطبيعة الوضع في الجزائر فلا يمكن بأي حال تجاوز الواقع و لا التعالي عن العديد من الأحداث و لا الحط من أي طرف كان .

2- الإدراك الكامل لطبيعة المجتمع الجزائري التي تميزه عن العديد من المجتمعات و النظر بامعان إلى أبعاده التاريخية و الثقافية و انتمائه الحضاري و تموقع الجزائر في منطقة ذات ذات اتصالات مكثفة من شأنها التأثير القوي على السلوك الاجتماعي للمواطنين .

3- الايمان العميق بمبدأ المصالحة و توفر الإستعداد النفسي الكبير للتنازل أمام الخصم وبقوة ، و الحذر ثم الحذر من اتخادها طرحا سياسيا ظرفيا ثم لا يلبث التخلي عنها أو تقزيمها مع مرور الأيام و بروز ثمارها الأولى أو نتيجة غياب رموزها و أصحابها بفعل الموت أو تغيير المواقع السياسية .

4- أن يراجع كل طرف نفسه ، يحلل مواقفه السابقة، و يحدد أخطاءه المسببة للأزمة ويعترف بها ثم يبدي استعداده القوي للتخلي عنها و نبذها نهائيا و ذلك في

شجاعة أدبية يقنع بها الطرف الثاني ، و يكسب ثقته و مودته . فيحدث الإرتياح والإطمئنان و راحة البال .

و ينبغي أن تؤسس المصالحة و تبنى على أسس متينة حتى تسود و تعم المجتمع لذلك نرى لها أركانا نختصرها فيما يلي :

- الصدق في ايمان كل طرف بمبدأ المصالحة الوطنية
- استعداد الأطراف المتنازعة للتنازل عن حقوقها و مطالبها التي تعترض تطبيق ما تم الإتفاق عليه .
- الإعتراف بالآخر و نبذ الاقصاء و الإلغاء و التهميش .
- اعتراف كل طرف بخطئه ، و اعتماد روح التوبة و الإقلاع عن الإساءة للغير ، ومحاولة تدميره و تشويه صورته.
- صدق النوايا و اعتماد أسلوب المصارحة و الطرح الواضح
- الاستعداد النفسي لردع المظالم و تجنب هتك حقوق الانسان .
- تجنب النبش فيما حدث و طي صفحة الماضي و فتح صفحة جديدة بعيدا عن الترسبات النفسية الحاقدة
- معالجة الحاضر بإنجاز ما تم الاتفاق عليه و ترك النقاط العويصة المختلف عليها حتى تروض النفوس .
- الإيمان الصادق بضرورة صنع غد سعيد لأجيالنا .

و نشير بأن هذه الجوانب النظرية رغم عمق أبعادها و صحة طروحاتها تبقى غير مجدية إن هي لم تجد سبيل التطبيق في الميدان و التجسيد في الواقع و هنا تطرح قضية طرق التنفيذ الفعلي و الاجراء الميداني لذلك ينبغي ترسيم طرق معلومة واضحة قادرة على الإستيعاب الميداني لهذه الأفكار و من هنا فإن نرى ضرو رة اتباع المسالك الآتية :

1) معالجة ظاهرة العنف و وضع وخطة علمية و عملية مفصلة لهذه العملية بدلا من مكافحة العنف بالعنف باعتبار الظاهرة مرضا اجتماعيا يحتاج إلى علاج .

2) اعتماد أسلوب الحوار المباشر و طرح كل القضايا بالترتيب حسب الأولوية

3) التمييز بين المتورطين في الأحداث المؤلمة و عدم اعتبار الجميع في صفة واحدة و الحذر من التعميم و قبول المبررات المقدمة و مناقشتها .

4) التنظير الديني السليم لكيفية المطالبة بالحقوق و ممارسة الحريات

5) تجنيد طاقات الأمة للإسهام في بعث الفكر الاصلاحي و تنمية ثقافة الصلح و تعميم تربية المصالحة .

6) الحذر من التهريج و الخلط في الأمور و عدم استغلال المصالحة لإدخال قضايا ليست مطروحة في هذا المجال و لا هي منه ، و أن تقتصر المشاركة الفعلية في حوار المصالحة على الأطراف المساهمة في الفساد بالفعل و التي تملك ما تقدمه ، و أما الجهات التي لم يكن لها يد في الأحداث فينبغي أن تجند في مجال التشجيع و المباركة و رفع المعنويات لأنها ستكون طرفا في الإستفادة التي تعم على الجميع .

و خلاصة القول فإنه لا مفر للجزائريين على اختلاف توجهاتهم من قبول المصالحة و ترقيتها و تدعيمها بل و غرس مفهومها في الأذهان و تربية النشء على الإيمان بضرورة الاتصاف بخياراتها و مبادئها ايمانا صادقا.

إن المصالحة الوطنية ضرورة شرعية و مصلحة وطنية و ظاهرة اجتماعية و سلوك حضاري لابد أن تسود المجتمع و تصبح حالة دائمة ، و قد غدت مطلبا حتميا و عملية يتوجب أن يسهم في انجازها كل المخلصين من أبناء الامة .

هوامش البحث :

1. ابن منظور.، لسان العرب ، مادة صلح
2. عبده الراجحي ، التطبيق الصرفي ، ص42
3. سورة البقر ة، الآية 60
4. سورة الروم ، الآية 41
5. سورة النمل ، الآية 48
6. سورة النساء ، الآية 35
7. سورة الحجرات ، الآية 10
8. سورة الحجرات ، الآية 9
9. سورة النساء ، الآية 128
10. مجلة العربي العدد 253 ، سنة 2002 ، ص 91
11. ينظر سورة الماعون.
12. مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية ص 8